في الدلالة الإسناديــة لـلفـعـل

محمد عبدو فلفل

سورية ـ جامعة البعث ـ كلية الآداب الثانية

ملخص

سيسلط هذا البحث الضوء على أن الإسناد من المعاني الصرفية لبنية الفعل في اللغة العربية، ولهذا سعى إلى الوقوف على ما في المسألة عند المعنيين بالعربية قديما وحديثا، وما شجع على المضي في هذا الباب أمران: أولهما: التفريق بين ما يعرف بدوال الماهية ودوال النسبة عند بعض المحدثين، وثانيهما: تحليل ماهية الفعل أو مكوناته الدلالية المقتضاة، أو المتضمَّنة بالقوة والقابلة تركيبيا للتحقيق بالفعل على جهة اللزوم حينا، وعلى جهة الجواز والحاجة العارضة في أحيان كثيرة، وهو ما سيتضح فيما سيأتي من عرضٍ ومناقشةٍ لما جاء فيما نحن فيه من دلالة الفعل على الإسناد عند المعنيين بهذا الموضوع قديما وحديثا.

تمهيد

يرى الدكتور علي أبو المكارم أن شيوع الآراء العلمية أو سعة انتشارها في الأوساط المعنية ليس دليلا على صحة هذه الآراء أو دقتها؛ لذا يقرر بعد رحلته الطويلة مع النحو العربي تقريرا لا يخالجه فيه شك أن هذا النحو ما زال بحاجة إلى تأمُّل وتبصُّر وإدراك صحيحٍ لما فيه(١)؛ لأن شيوع ما شاع فيه من الآراء والأحكام والاتجاهات ليس مبنيا بالضرورة ـ كما يقول الدكتور أبو المكارم ـ على أنه الأكثر صواباً، والأوفق رؤية، والأعمق فهماً في إدراك اللغة واستيعاب ظواهرها، ويضيف أبو المكارم قائلاً: (هل يضيق صدرك لو قلت لك: إن أكثر الآراء شيوعا في النحو العربي توشك أن تكون أقلها نصيباً من الدقة؟ وسأكتفي بالتدليل على ذلك بنماذج قليلة؛ لأنني لو رحت أتتبع مستقصياً مسائل النحو العربي في إطار هذه الرؤية لطال الأمر عن أن يكون مقدمة لكتاب، وصار في تقديري كتاباً، لا يدانيه حجماً كتابٌ مما يقرأ الناس اليوم من دراسات عن نصوص النحو العربي)(١).

(١) انظر: علي أبو المكارم، التعليم والعربية، رؤية من قريب، القاهرة، ط١، دار الهاني، ٢٠٠٦، ص١٦٨

(٢) المصدر السابق، ص١٦٩.

ونظرية الدكتور أبو المكارم هذه ـ بغض النظر عن مدى موافقة المرء لها ـ فيها دعوة صريحة ومشروعة إلى ضرورة معاودة القول في المفاهيم والآراء، وذلك في ضوء مستجدات البحث العلمي، بغض النظر أيضا عن مدى شيوع أو استقرار هذه المفاهيم أو تلك الآراء، وهو ما نحاول مقاربته في الحديث الآتي عن دلالة الفعل في اللغة العربية، فمن الشائع المشهور في كتب النحو العربي قديمها وحديثها: أن الفعل مجردا عن أي زيادة في أحرفه، وعن أي علاقة تركيبية نحوية يدل على فكرتي الحدث والزمان؛ لذا يقول أحدهم: (اتفق جمهور النحاة أو على الأصح قال سيبويه ولم يعارضه من خلفوه على مبدأ أن الفعل يدل على حدث مرتبط بزمان مطلق...لهذا يمكن أن يقال: إنه لم يخالف سيبويه في تعريف الفعل أحدٌ من النحاة بصريين أو كوفيين ممن جاء بعده)[1].

وخلافا لما يوحي به هذا الكلام يدرك المتتبع لما جاء عند المعنِيِّين بما نحن بصدده أن في مفهوم الفعل في الفكر اللغوي العربي أربعة آراء، أولها وأشهرها: أن الفعل ما دل على الحدث والزمن، وهو الرأي الشائع قديما وحديثا إلى حد الهيمنة على الأوساط المعنية، كما سنرى بعد قليل. وثانيها: أن الفعل ما دل على الزمن فقط، وهو ما قال به الكسائي، ووافقه عليه ابن فارس[2]، ويبدو أنهما إنما قالا بذلك لما لاحظاه من أن القول بدلالة الفعل على الحدث والزمن لا يشمل الأفعال الناقصة التي اختلف في دلالتها على الحدث[3]. أما ثالث الأقوال في مفهوم الفعل فهو: أنه ما دل على الحدث والإسناد، وهو ما ذهب إليه الدكتور مالك يوسف المطلبي في

(١) كمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو العربي، الرياض، ط١، دار أمية، ١٤٠٤هـ، ص ٤٢.

(٢) انظر: ابن فارس، الصاحبي، في فقه اللغة، القاهرة، تح. السيد أحمد صقر، ط، البابي الحلبي، ص٩٣–٩٤، وتوفيق قريرة، المصطلح النحوي، وتفكير النحاة العرب، تونس، ط١، دار محمد علي، ٢٠٠٣، ص ١٢٠–١٢١.

(٣) انظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح. د. يحيى بشير مصري، الرياض، ط جامعة الإمام، ١٤١٧هـ، ٢/ ١٠٢٣

كتابه "الزمن واللغة" الذي ذهب فيه ـ كما سنرى ـ إلى أن الإسناد من معاني الفعل في العربية[١] كما سعى في هذا الكتاب جاهدا إلى التدليل على نفي مقولة الزمن الصرفي عن العربية عامة، وعن الفعل خاصة[٢]. أما الرأي الرابع في مفهوم الفعل، وهو ما نميل إليه فهو: أنه ما دل على الحدث والزمن والإسناد. وهو مذهب ابن جني

(١) مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، القاهرة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦، ص ٤٤، ٦٤، ٦٦.

(٢) مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، مصدر سابق، ص ٣٦، ٣٨، ٥٩، ٦٠–٦٢، ٦٤، ٦٦. وقد عرض الدكتور المطلبي إلى من قال من المحدثين بعدم دلالة الفعل على الزمن، ومنهم الدكتور مصطفى جمال الدين الذي عرض بالتفصيل لنظرية الأصوليين في نفي ما يسمى بالزمن الصرفي عامة انظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، بغداد، ط دار الرشيد، ١٩٨٠، ص ١٤، ٥٤، ٦٤، ٧٣،١٤٥– ١٤٩، ١٥٢، ١٥٩، ٣٠٧. والجدير بالذكر أن مَنْ لا يقول بالزمن الصرفي في العربية يرى أن الزمن فيها معطى تركيبي نحوي تحدده ما يحفل به السياق من القرائن المختلفة اللغوية وغير اللغوية، والجدير بالذكر أيضا أن الأصوليين الذين ينفون فكرة الزمن عن دلالة الفعل يعرفونه بأنه ما دل على حركة المسمَّى، واختلفوا في المقصود بهذا المسمى، فمنهم من أراد به الحدث المعبر عنه بالفعل، ومنهم من أراد به الفاعل الذي أسند إليه الفعل، ذلك أن هؤلاء الأصوليين ـ كما سنرى ـ يقولون بدلالة الفعل في حالته الإفرادية على الإسناد. انظر: مرجع هذه الحاشية: ص ٧٩، ١٤٥–١٤٦، ١٤٩. والحقيقة أن المرء لا يستطيع التسليم بعدم دلالة الفعل على الزمن ببنيته الصرفية؛ لأننا لو سلمنا بذلك لأمكن أن نستعمل أي فعل للتعبير عن أي زمن في أي أسلوب، وذلك بغض النظر عن بنيته الصرفية، ولصح أن أقول ذهب زيد إلى الجامعة غدا، كما أقول ذهب زيد إلى الجامعة البارحة، ومن الجلي أن المثال الأول غير منطقي، وغير سليم، وذلك لمناقضة زمن الفعل (ذهب) الدال على الزمن الماضي لزمن (غدا) الدال على المستقبل، ومن الجلي أيضا أنه ما من قرينة في السياق تجعل الفعل ذهب دالا على الماضي سوى بنيته الصرفية؛ ولهذا يختلف زمن الجملة باختلاف البنية الصرفية للفعل فقط، وذلك في نحو: ذهب زيد إلى الجامعة، ويذهب زيد إلى الجامعة، وما من شك في أن الاختلاف في الدلالة الزمنية بين هاتين الجملتين ناجم عن الاختلاف في البنية الصرفية لفعل كل منهما؛ لأنه المتغير الوحيد، وباقي عناصر الجملة ثابتة في كل منهما. ولا حجة لمن لا يقر بدلالة الفعل على الزمن بوقوع الفعل الماضي دالا على المستقبل كما في التركيب الشرطي، وبدلالة المضارع على الماضي أحيانا كما يفهم منه عندما يكون مسبوقا بـ(لم)؛ وذلك لأن قرائن السياق قد تكون متوافقة وقد تكون متباينة أو متصارعة، فيستغنى ببعضها عن بعض، أو يغلب بعضها على بعض، ولكن ذلك كله لا ينفي القيمة الدلالية الأصلية للقرينة، فالعلامة الإعرابية قد يوجد في السياق من القرائن ما يخالفها، أو ما يحمل على الاستغناء عنها، ولكن ذلك لم يعن عند جمهور المعنيين قديما وحديثا إنكار القيمة الدلالية للعلامة الإعرابية.

وابن القواس، وهو أيضا مذهب بعض المحدثين، وبعض متأخري الأصوليين، كما نُسِبَ هذا المذهب لبعض متأخري النحاة كرضي الدين الإستراباذي، وهو ما سنعرض له في مواضعه من هذا البحث الذي سيسلط الضوء على ما هو معني به من أن الإسناد من المعاني الصرفية لبنية الفعل في اللغة العربية؛ ولهذا سعى هذا البحث إلى الوقوف على ما في المسألة عند المعنيين بالعربية قديما وحديثا، وما شجع على المضي في هذا الباب أمران: أولهما: التفريق بين ما يعرف بدوال الماهية، ودوال النسبة عند بعض المحدثين، وثانيهما: تحليل ماهية الفعل أو مكوناته الدلالية المقتضاة أو المتضمَّنة بالقوة والقابلة تركيبيا للتحقيق بالفعل على جهة اللزوم حينا، وعلى جهة الجواز والحاجة العارضة في أحيان كثيرة، وهو ما سيتضح فيما سيأتي من عرضٍ ومناقشةٍ لما جاء فيما نحن فيه من دلالة الفعل على الإسناد عند المعنيين بهذا الموضوع قديما وحديثا.

دلالة الفعل على الإسناد عند القدماء

من المشهور المتفق عليه عند جمهور النحاة دلالة الفعل ببنيته الصرفية على معنيي الحدث والزمن، فالفعل عندهم كما يقول الجرجاني (ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)[1]. وفي ذلك يقول سيبويه (١٧٩هـ) (أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسمع ومكُث وحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا: اذهب... ومخبرا: يقتل، ويذهب... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت، فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية ستبين إن شاء الله)[2]. فعبارة سيبويه "الفعل أمثلة أخذت من لفظ

(١) الجرجاني علي بن محمد بن علي، التعريفات، تح. إبراهيم الأبياري، بيروت، ط١، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥، ص٢١٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، بيروت، ط عالم الكتب، ص ١ / ١٢.

أحداث الأسماء" تعني: أنَّ الفعل أبنية أخذت من المصادر، ولكنه اختار كلمة أحداث للتنبيه على أن الفعل يدل على الحدث بمادة اشتقاقه، أي: الأصول الثلاثة؛ ف ع ل.... كما يدل بصيغته مفردة على الزمن، وهو ما يظهر من قوله: وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، أي: أن أبنية الفعل تدل بصيغتها على أزمنة ثلاثة، وهو الزمن الماضي، وقد مثل له بـ" ذهب وسمع "..... والزمن المستقبل، ومثل له بـ" اذهب " ونحوه من الأمر، و"يقتل" ونحوه من المضارع، ثم بيَّن أن هذه الأفعال المضارعة نفسها تدل على زمن الحال الذي هو كائن لم ينقطع(١). وهكذا استقر في النحو العربي(٢) أن الفعل كلمة تدلُّ ببنيتها الصرفية مجردة عن أي زيادة أو أي علاقة تركيبية نحوية على فكرتي الحدث والزمن.

أما دلالة الفعل على فكرة الإسناد عند القدماء فقد قاربها بعضهم مقاربة، تشجع على القول بهذه الفكرة وعلى توضيحها، وتطويرها والبناء عليها، علما أن بعض المحدثين نسب إلى السلف من أئمة العربية القول بدلالة الفعل على الإسناد، ومن هذا القبيل ما نجده عند الدكتور محمد سالم صالح الذي نسب القول ذلك إلى سيبويه، فقال في معرض بيانه لمفهوم الفعل عند هذا الرجل: (الفعل يدل

(١) انظر: محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي؛ دراسة في فكر سيبويه، القاهرة، ط١، دار غريب، ٢٠٠٦، ص ٣٨–٣٩. وحسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، بيروت، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، ص ٧٢–٨٨.

(٢) انظر مثلا: ابن السراج، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، بيروت، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩، ص ١/ ٣٨، وأبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تح. على توفيق الحمد، بيروت، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤، ص ١٧، والزمخشري، المفصل في علم العربية، بيروت، ط٢، دار الجيل، ص ٢٤٣، وجمال الدين الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تح. محمد الطيب إبراهيم، بيروت، ط١، دار النفائس، ١٩٩٦، ٧٧، ومهدي المخزومي، في النحو العربي؛ نقد وتوجيه، بيروت، ط٢، دار الرائد العربي، ١٩٨٦، ص١٠٠–١٠١، وإبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، بيروت، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣، ص ١٥–٢٢

دلالة عقلية وتلازمية على فاعل؛ لأن الفعل يقتضي فاعلا، وقد فُهِمَ ذلك من إشارته السريعة إلى الفاعلين في قوله "أحداث الأسماء")[1].

ومراد هذا الباحث أن سيبويه أراد بعبارة (أحداث الأسماء) الأحداث التي يُحدثها أصحاب الأسماء، أي: الفاعلون لها، قال (وأما قوله : أحداثُ الأسماءِ فيعني أن هذه الأبنية المختلفة أُخِذَتْ من المصادر التي تحدثها الأسماء، وإنما أراد بالأسماء: أصحاب الأسماء، وهم الفاعلون)[2]. وليس في فهم هذا الباحث لمعنى عبارة سيبويه ما يلزم به، بله أن نبني عليه أن سيبويه قال بدلالة الفعل على الإسناد، فهو فهم احتمالي تأويلي، قائم على فهم السيرافي لكلام سيبويه فهماً وُصِفَ بالتكلف[3]، لتقديره ما ليس في ظاهر كلام سيبويه ليصبح دالا عند بعض المعنيين على ما يرونه من المقولات في كلام هذا الرجل، كنسبة الدكتور محمد سالم صالح هنا إليه القول بدلالة الفعل على الإسناد، وهي نسبة غير مسلم بها؛ لأنها ـ كما قلنا ـ قائمة على فهم تأويلي قائم على تقدير ما ليس في ظاهر كلام سيبويه من العناصر اللغوية، وهو ما سمح لآخرين أن يفهموا كلام سيبويه في موضع البحث فهماً لا يؤيد ما ذهب إليه الدكتور الصالح هنا، فقد رأى الدكتور عبدالغني جواد الأسدي أن المقصود بكلمة الأسماء من قول سيبويه (أحداث الأسماء) أسماءُ الفاعلين بالمعنى الاشتقاقي الصرفي، وذلك في مسعى منه لدعم مقولة، مفادها أن كلام سيبويه يفيد أن أصل المشتقات اسم الفاعل، لا المصدر، خلافا لما هو شائع عن البصريين، قال الأسدي: (ذكر سيبويه أن الأفعال تؤخذ، أي: تشتق من لفظ أحداث الأسماء، وتفسير ذلك أن الأفعال تشتق من الحدث المعبَّر عنه باللفظ المأخوذ من طائفة من الأسماء، تتضمن فضلا عن اسميتها دلالة على

(١) محمد صالح سالم، الدلالة والتقعيد النحوي، مصدر سابق، ص ٤١ .

(٢) المصدر السابق، ص٣٨ .

(٣) انظر: محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي، مصدر سابق،ص ٣٨ .

الحدث)[١]. ويبين الأسدي أن المصدر ليس أصل المشتقات فيما يفهم من كلام سيبويه، بل هو اسم الفاعل، لذا يرى الأسدي (وجود أصل لغوي سابق أخذ منه لفظ الحدث، ذلك الأصل هو أحداث الأسماء)[٢] ويحيل هذا مصطلح (أحداث الأسماء) عند هذا الباحث (على نحو دقيق إلى أسماء الفاعلين لما تشتمل عليه من الحدث فضلاً عن اسميتها)[٣].

إذن ليس في تعريف سيبويه للفعل ما يؤيد أنه يقول بدلالة الفعل على الإسناد، خلافا لما يراه الدكتور الصالح، الذي استدل على رأيه هذا وأكده ثانية، فقال: (ويؤكد سيبويه على دلالة الفعل على فاعله، وذلك في معرض تفريقه بين الفعل واسم الفاعل في هذه الدلالة، فيقول: وإن قلت: يا ذا الجاريةِ الواطئِها، وأنت تريد: الواطئِها هو أو أنت لم يجز.. لأن الفعل يضمر فيه، وتقع فيه علامة الإضمار، والاسم لا تقع فيه علامة الإضمار)[٤] واستدلالُ هذا الباحث بهذا الكلام لسيبويه على قول هذا الأخير بدلالة الفعل ببنيته مجردا عن أي علاقة تركيبية على الإسناد ليس فيه برد اليقين؛ لأن النص عامة يتحدّثُ عن دلالة الفعل

(١) حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة ، مصدر سابق، ص٧٥ .

(٢) المصدر السابق، ص ٧٥

(٣) المصدر السابق، ص ٧٥، وانظر: ص ٧٧ حيث قال الدكتور الأسدي: إن نزوع سيبويه لاستعمال مصطلح أحداث الأسماء لا يمكن أن يكون في المعنى نفسه لـ(أسماء الأحداث) أولـ(الأحداث) وهو شيء قد تبناه البصريون، مدعين كون ذلك مقولة سيبويه في تكلف واضح، كالذي يظهر عند السيرافي عندما يأتي على شرح هذا الموضع من كتاب سيبويه، إذ قال: (قال ـ يعني سيبويه ـ أخذت من لفظ أحداث الأسماء، يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء، وهم الفاعلون) فمع التكلف الواضح في تفسير كلام سيبويه أدى به ذلك إلى الخروج عن نطاق النظام اللغوي إلى خارج هذا النظام بقوله أصحاب الأسماء الذي يفترض فيه السيرافي وبقية البصريين كون المصدر أصلا سابقا فيه. وانظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص١ / ٥٤–٥٥ .

(٤) محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد، مصدر سابق، ص ٤١ . وانظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ص ٢ / ٥٤ .

على فاعله مرتبطا بعلاقة تركيبية ما، لا مجردا عن هذه العلاقة، يؤيد ذلك حديثه عن الإضمار في الفعل، والإضمار من المفاهيم التركيبية في النحو، وهو ما يؤيده تفسير السيرافي لكلام سيبويه السابق، خلافا لما فهمه الدكتور الصالح من كلاميهما حين قال: (ويشرح ذلك السيرافي بقوله: وإنما جاز ذلك في الفعل، ولم يجز في اسم الفاعل؛ لأن صيغة الفعل تدل على فاعله، ويقع فيه الضمير الدال عليه لفظاً، واسمُ الفاعل ضميره في النية، وليست له علامة، ألا ترى أنا نقول: زيدٌ تضربه، فنعلم أن الفاعل هو المخاطب، وكذلك زيدٌ أضربه، إذ الضارب هو المتكلم للصيغة الدالة عليه، ولو قيل: زيد ضاربه يريد ذلك المعنى لم يستقم، ولم يدلك على المراد)[1] وبذا نخلص إلى أن الدكتور محمد سالم صالح لم يقنع في نسبته القول بالدلالة الإسنادية لبنية الفعل مجردا عن التركيب إلى سيبويه.

وشبيه بذلك ما نجده لدى الدكتور حسن عبد الغني جواد الأسدي الذي عرض لهذه القضية، فالظاهر أن قوله بنسبة هذه المقولة إلى سيبويه ناجم في جانب منه عن استنطاق ما يغلب عليه الطابع التركيبي الجملي من العناصر اللغوية، كما أنه يعتمد في ذلك على مقولات ليس من المتيسر التسليم له بها، وفي مقدمة ذلك قوله ـ كما لاحظنا ـ بأن اسم الفاعل هو أصل الأفعال عامة ، وإيمانه بأن الفعل المضارع هو أصل الأفعال في العربية، وأن هذا الفعل اندمج معه شيء من كينونة الفاعل، يقول الدكتور الأسدي: (الفعل المضارع يختلف تماما عن تكوين صيغة فَعَلَ التي للماضي، إذ إن المضارع قد اندمج معه شيء من كينونة الفاعل، بل وصل الأمر بنا إلى جعل الفاعل مع كثير من صيغ المضارع مستترا، لا يمكن ظهوره، وفي الحق أن ذلك إنما كان لأن الفاعل مستكن فيه في تلك الحالة في تلك الزوائد، ذات الوظيفة الضميرية، ولعل هذا وجْهٌ من وجوه مشابهته باسم الفاعل الذي هو اندماج

(١) المصدر نفسه، ٤١، وانظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ص٢/ ١٨٣

للحدث وفاعله، إنَّ "يَفْعَلُ" يقترب كثيرا من اسم الفاعل، ففضلاً على ما سبق يُعَدُّ المضارع أكثر قربا من الأصل، لاشتماله على شيء من الإبهام، يتمثل في عدم تخصصه بزمان بعينه على عكس ما هو الحال في "فَعَلَ" الذي اختصَّ بما مضى، الأمرُ الذي يمكن تفسيره بكون "يفعل" أقرب الأبنية إلى الأصل)[١].

فالباحث يعتمد في القول بدلالة الفعل على الإسناد وفي نسبة تلك المقولة إلى سيبويه على مقولات ليس في كلام صاحبها ما يلزم بها، فهي مقولات إن لم يتيسر ردها فهي ظنية افتراضية ينقصها الدليل التاريخي كما يقول الدكتور إبراهيم السامرائي[٢]، ومما يزيد نسبة الدكتور الأسدي دلالة الفعل على الإسناد إلى سيبويه ضعفاً و ظنية اعتماد صاحبها في التوصل إليها على استنطاق أمثلة سيبويهية ذات طابع تركيبي جملي أو شبه جملي، من قبيل (قد ذهب) و(لا تأتيني فتحدثني) وغيرها[٣].

فمن استنطاق الباحث لهذه الأمثلة استنتج أنَّ (نزوع سيبويه إلى تقديم مثل هذه البنية للأفعال سيصور الفعل عبارة عن بنية متجمعة من عناصر تمثل اندماج عنصر الحدث من جهة مع عناصر البناء والزمان ومجال المسند إلى الفعل، أو مجال الفاعل)[٤] ويؤيد أن اقتضاء الفعل للفاعل في مفهوم سيبويه عند الأسدي اقتضاء تركيبي، لا دلالة من دلالات بنيته الصرفية: حديثه عن المفهوم الخطي للجملة التي تطلب دائما محلا للفاعل.. وذلك بإفراغ ما يليها مباشرة أو على نحو من

(١) حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة، مصدر سابق، ص٧٩، وانظر: ص ٨٠ منه.

(٢) انظر: إبراهيم السامرائي، الفعل؛ زمانه وأبنيته، مصدر سابق، ص٤٩-٥٠، حيث علق على ما قاله النحاة والمستشرقون في تحديد الفعل الأقدم في العربية بأن هذه المسألة لا تخرج عن حدود الافتراضات التي ينقصها الدليل التاريخي، وأن المقارنة بين العربية واللغات السامية لا تعين على الوصول إلى شيء يطمأن إليه في هذا الموضوع.

(٣) انظر: المصدر نفسه ٨٢-٨٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٣، وانظر: ٩٦-٩٧.

الاندماج ببنيتها، كما في اسم الفاعل والمفعول(١)، ويتضح هذا التلازم العضوي التركيبي البنائي بين الفعل والفاعل عند سيبويه ـ كما تراءى للأسدي ـ في قوله: (تعدي الفعل إلى الفاعل يغاير تعديه إلى الوظائف الأخرى، فهذه الأخيرة مكونة عن الفعل؛ منها عن حَدَثِه، ومنها عن زمنه، أما التعدي إلى الفاعل فيظهر في نصوص سيبويه على أنه تعدي تلازم على أنه من نوع التلازم البنائي، فمجرد وجود الفعل يعني وجود الفاعل في محل تال له مباشرة يعني ذلك أن وجود الفاعل ليس على جهة تكوُّنِه من سمات الفعل النحوية والدلالية، بل إن وجوده استلزامي لوجود الفاعل من خلال السمات الأولى للفعل، وهي السمات البنائية كما يدل عليه كلام سيبويه المتقدم(٢) في أن الفعل لا يفرغ من الفاعل أبدا، وكذلك قوله: ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما(٣)؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل(٤))(٥). ففي هذا الكلام ما يرجح نسبة الأسدي إلى سيبويه القول بالعلاقة الاستلزامية البنائية التركيبية النحوية بين الفعل والفاعل، مما ينأى بسيبويه عن القول بدلالة بنية الفعل الصرفية الإفرادية على الإسناد، وهو المعروف(٦) الذي نميل إليه، وإن لوحظ استعمال سيبويه نفسه لمصطلح الفعل للدلالة على التركيب اللغوي المُحَقَّق فعليا والمكوَّن من الفعل والفاعل(٧).

(١) المصدر نفسه، ص١٠٦.

(٢) يريد قول سيبويه في الكتاب ١/ ٢٣٢: وجميع ما يكون بدلا من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في الاسم، لأنك لا تلفظ بالفعل فارغا.

(٣) سيبويه، الكتاب ، مصدر سابق، ص١/ ٢١.

(٤) المصدر نفسه، ص١/ ٧٩.

(٥) حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة، مصدر سابق، ص١٧٤.

(٦) انظر: كمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو العربي، مصدر سابق، ص ٤٢-٥١.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٣٣٦ (باب ما ينتصب فيه المصدر... على إضمار الفعل المتروك إظهاره: =

وممن نُسِبَ إليه القول بدلالة الفعل الإفرادية على الإسناد: رضي الدين الأستراباذي (٦٤٦هـ) وقد نسب إليه ذلك الدكتور مصطفى جمال الدين، فقال: (للحقيقة نسجل أن الرضي ... أدرك أن النسبة مدلول الصيغة لا الجملة)[١]. وقال ـ بعد أن ذكر من كلام الرضي ما فهم منه القول بدلالة الفعل الإفرادية على النسبة ـ (حاصل هذا الكلام أنه يرى أن الفعل دال بوضعه على أن الحدث الذي يتضمنه منسوب إلى فاعل بعده، وأن الدال على هذه النسبة هو بناء لفعل نفسه الذي يأخذ في حالة نسبة الحدث إلى الفاعل صيغة غير الصيغة التي يأخذها في حالة النسبة إلى المفعول)[٢] والذي نميل إليه أنه ليس في كلام الرضي ما يدل على أنه يقول بدلالة الفعل الإفرادية على الإسناد، بل فيه ما يدل على أن الرجل يقول بأن الفعل إنما وضعه الواضع وضعا قُصِدَ منه الدلالة على اقتضائه لوازم عدة، أهمها وفي مقدمتها الفاعل أو نائبه، يقول الرضي: (إذا قُصِدَ تبيين زمان الحدث الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة مُعَيَّنا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به ـ يريد الفاعل ـ، أو زمانه الخاص غير الأزمنة الثلاثة، أو مكانه، أو ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة، إما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كـ(ضَرَبَ) في الضرْب أو بتغييرهما مع الحذف كـ(استخرجَ) من الاستخراج..... بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة معيَّنا وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل، ويسمى ما قام به الحدثُ فاعلا، أو تقتضي وجوب ذكر أحد لوازمه

= ونظير ما انتصب قول الله عز وجل في كتابه: ﴿**فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾، إنما انتصب على فإما تمنون منا، ولكنهم حذفوا الفعل) فاللافت أن سيبويه قال: حذفوا الفعل، علما أن المحذوف الذي قدره هو نفسه إنما هو الفعل والفاعل.

(١) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، مصدر سابق، ص ١٧٧.

(٢) المصدر السابق.

الأخر من الزمان المعين، كاليوم والليلة...أو المكان، أو ما وقع عليه الفعل، أو الآلة أو غير ذلك... فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول)[١].

ثم يؤكد الرضي أن (المقصود من وضع الفعل ذكر شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معينا، وبعض لوازمه الأخر الأهم عند المتكلم)[٢]، ثم يوضح الرضي صراحة أن الدلالة على تلك اللوازم وفي مقدمتها الفاعل ليس من دلالات الصيغة الصرفية للفعل، فيقول: (ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة اكتفي بها، ولم يمكن التنبيه على سائر اللوازم في الأغلب فجيء بما كان ذكره أهم بعدها، وإنما قلت في الأغلب؛ لأنها أمكن في بعضها ذلك، كـ(أَضربُ، ونضرب) ولكنه لما كان الأغلب ما لم يكن فيه ذلك استمرَّ هذا المدلول عليه بالصيغة أيضا بعدها طردا للباب، فأضمر (أنا) بعد (أضرب) و(نحن) بعد (نضرب) بدلالة العطف عليهما في أضرب أنا وزيد)[٣].

فالرضي يوضح هنا أن الفعل لا يدل بصيغته الصرفية على لوازمه، ومنها الفاعل وعندما أحس بشيء من ذلك في صيغة المضارع أصر على جعل المضارع في هذا الباب كسائر الأفعال طردا للباب وليا للعنق، ليدل على الحقيقة التي يريدها أن تتمثل بأن الفعل لا يدل ببنيته الصرفية على الإسناد، وإن كان الفاعل من لوازم هذا الفعل أو من مقتضياته، كمكانه وآلته ومفعوله، يقول: (إنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه كما مر، والمقتَضِي مرتبته التقدم على مقتضاه، وكان حق الفعل ألا يطلب إلا المسند إليه، ولا يعمل إلا فيه ... ولكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا)[٤].

(١) رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مصدر سابق، ص ١ / ٧٠٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه ١ / ٧٠٧–٧٠٨.

(٤) المصدر نقسه ١ / ٧٠٩.

فالرضي إذن لا يقر دلالة الفعل ببنيته الصرفية على الإسناد أو النسبة خلافا لمن نسب إليه ذلك، بل ذكر أن الفاعل مقتضى أو لازم من مقتضيات أو لوازم الفعل كمكانه وآلته ومفعوله، وفي مقدمة هذه اللوازم وأهمها الفاعل.

أما ابن السراج (٣١٦هـ) فنقف عنده على ما يشجع على القول تأويلا بدلالة الفعل نفسه بالقوة على مختلف لوازمه أو مقتضياته من فاعل وزمان ومكان، ومصدر وغير ذلك، يقول ابن السراج في معرض تعليله نصب الفضلات التي تذكر مع الفعل بعد أن يكون قد استغنى بفاعله: (كل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثا عنه فهو منصوب، ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه، وفيه دليل عليه)[1]. فالراجح عقلا أن ابن السراج يريد بعبارة (فيه دليل عليه) أن يفسر نصب الفضلات بأن الكلام الذي قبلها مُكَـوَّن من فعل وفاعل، وأن الفعل يدل على هذه الفضلات مطلقة بالقوة دلالة اقتضائية، فما من فعل إلا ومن مقتضياته أو لوازمه المنطقية زمان ومكان يُحَيَّزُ فيهما، وحدثٌ، ومفعولٌ، يقع عليه هذا الحدث، وحال يكون عليها أحد المشتركين بالفعل، أما في الواقع فيحقق المتكلم عمليا من هذه المقتضيات ما يخدم غرضه من الكلام، وغني عن التأكيد أن الفاعل أول مقتضيات الفعل اللازمة بالقوة وبالفعل، لذا وجب على المتكلم تخصيصه خلافا للفضلات، مما يوحي بأن الفعل يدل بالقوة ـ في نظر ابن السراج ـ مجردا عن أي علاقة تركيبية على مقتضياته من فاعل ومفعول وزمان ومكان وحدث غيرها، ودورُ المتكلم هو تخصيص هذه المقتضيات وتحقيقها، وذلك بحسب غايته من الكلام.

وما يشجع على أن نفهم كلام ابن السراج السابق هذا الفهم قول الزجاجي (٣٣٧هـ): (كل فعل دالٌّ على حدَثٍ ومحدِثه وزمان ومكان، لأنه قد عُلِم أن

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، مصدر سابق، ص١ / ٥٤.

فاعلا ومفعولا لا يكونان إلا في مكان، كقولك : قام زيد، فقد دلَّ ذلك القيام على فاعله، وعلى الزمان الماضي، وعلمت أنه لا بد لزيد من مكان، فيه فَعَلَ القيامَ، وإن لم يكن في لفظ الفعل دليل ـ فإن كان الفعل مع ذلك متعديا إلى مفعول أو مفعولين أو ثلاثة دل على ذلك أجمع، وفيه أيضا دليل على حالٍ، كان فيها الفاعل والمفعول)[١].

وفي معرض مقارنة الزجاجي بين الفعل والاسم خفة وثقلا ينقل عن بعضهم ما يشي بدلالة الفعل على الإسناد، وهو قولهم: (وجه ثقل الفعل، وخفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دلَّ على مسمى تحته، نحو رجل وفرس، ولا يطول فكر السامع فيه، والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله)[٢] وشبيه بذلك قول الرازي (٦٠٦هـ): (الفعل يمتنع التلفظ به إلا عند الإسناد إلى الفاعل، أما اللفظ الدال على الفاعل، فقد يجوز التلفظ به من غير أن يسند إليه الفعل)[٣].

وممن نقف لديهم على ما نحن بصدد الحديث عنه من دلالة الفعل الإسنادية ابن جني (٣٩٢هـ) وذلك في (باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) من كتابه الخصائص حيث قال: (أقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية، ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض، فمنه جميع الأفعال، ففي كل منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله)[٤]. ثم بيَّن ابن جني دلالة الفعل ببنيته على الفاعل المطلق خلافا لما قد يوهم به كلامه هذا، فقال (أما المعنى فإنما دلالته لاحقة بعلوم

(١) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح.د. مازن المبارك، بيروت، ط٤، دار النفائس، ١٩٨٢، ص ١٠٩.

(٢) المصدر السابق، ص١٠٠.

(٣) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، القاهرة، ط، المطبعة البهية المصرية ، ص١/ ١١١.

(٤) ابن جني، الخصائص، تح.. محمد علي النجار، بيروت، ط٢، دار الهدى، ص٣/ ٩٨.

الاستدلال، وليست في حيز الضروريات، ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفتَ حدثه وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو، وما حاله من موضع آخر، لا من مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كلُّ مُذَكَّرٍ، يصح منه الفعل مجملا غير مفصَّل، فقولك: ضرب زيد، وضرب عمرو، وضرب جعفر، ونحو ذلك شرَعٌ سواء، وليس لـ" ضَرَبَ" بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص، ليس له بصاحبه كما يخص بالضرب دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية)[1] ثم يوضح ابن جني أن الفعل إنما يدل على الفاعل ببنيته لا بمادته المعجمية، فيقول: (ولو كنتَ إنما تستفيد الفاعل من لفظ ضرب، لا معناه للزمك إذا قلت: قام أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما.... وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة ضرَبَ على الفاعل كدلالة قام، وقعد، وأكل وشرب وانطلق واستخرج عليه، لا فرق بين جميع ذلك)[2] ويؤكد ابن جني أن دلالة الفعل على الفاعل إنما هي بدلالة بنيته الصرفيه، لا بدلالة مادته الاشتقاقية، فيقول: (فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه، لا من جهة لفظه)[3] فمراد ابن جني بالمثال إنما هو البناء الصرفي؛ لأن مصطلح المثال مما يستخدم بمعنى البناء الصرفي عند النحاة[4]،

(١) المصدر السابق، ص ٣/ ٩٨-٩٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٣/ ٩٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٣/ ٩٩.

(٤) يستعمل النحاة مصطلح المِثال بمعنى البنية الصرفية، ومن هذا القبيل عند الدارسين: قول سيبويه المذكور آنفا في تعريف الفعل (أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فالأمثلة مقصود بها هنا مختلف الأبنية الصرفية للأفعال، ومن هذا القبيل: قول ابن جني، الخصائص٣/ ٣٣١ رواية عن ابن السراج: (قال أبو بكر: كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد، غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تقيد أزمنتها خولِف بين مُثُلِها ليكون ذلك دليلا على المراد فيها). انظر: توفيق قريرة، المصطلح النحوي، مصدر سابق، ص١١٨

ومراده بمعنى مصطلح المثال بهذه الدلالة إنما هو المعنى الصرفي لهذا المثال أو البناء، مما يشجع على القول بأن ابن جني جعل الدلالة الإسنادية من دلالة مصطلح الفعل، وهو وما فُهِم من كلامه السابق(١).

وفي معرض تعليله لتذكير الفعل يشير ابن القواس (٦٩٦هـ) إلى دلالته على الحدث والزمن والإسناد، فيقول: (أصل الفعل التذكير لأمرين: أحدهما: أن مدلوله المصدر، وهو مذكر؛ لأنه جنس، والثاني: أنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين، ولا معنى للتأنيث فيه، لكونه معنويا، وإنما تأنيثه للفاعل)(٢).

أما السهيلي (٥٨١هـ) فبيَّن أن الفعل يدل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة كدلالة البيت على السقف، ثم علق على قول النحويين بدلالة الفعل ببنيته على الزمان بأنه: (لا يدل على الزمان البتة، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال)(٣) والظاهر أن قوله لا يختلف عما ذهب إليه النحاة من دلالة الفعل على الزمن، بغض النظر عن آلية دلالته على ذلك، والذي يعنينا فيما نحن فيه أن الرجل بنى على دلالة الفعل على الحدث ما يشي بدلالته على الفاعل أيضا، فقال: (الحدث الذي هو حركة الفاعل في المعنى يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل؛ لأنه تابع للمعنى)(٤) و: (الفعل المشتق من لفظ الحدث، يدل على الحدث بالتضمين، ويدل على أن الاسم مخبر عنه، لا مضاف

(١) انظر: عصام نور الدين، الفعل والزمن، بيروت، ط١، المؤسس الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص٢٧-٢٨.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، تح. عبد الإله النبهان ورفاقه، دمشق، ط١، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥-١٩٨٧، ص٢/ ٣٠٠.

(٣) السهيلي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر، تح. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، بيروت، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢، ص٥٣.

(٤) المصدر السابق، ص٥٤.

إليه، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم...لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبرا عنه...)[1] وفي حديثه عن معمولات الفعل الحقيقية يوضح السهيلي دلالة الفعل على الفاعل فيقول: (الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل، والمفعول به.... لأنك إذا قلت : ضرب اقتضى هذا اللفظُ ضرْباً وضارباً ومضروباً)[2] ثم بيَّن السهيلي أن أي فعل مجردا عن العلاقات التركيبية يدل لفظه بالقوة على فاعل مطلق، ويدل عملياً في التركيب النحوي على فاعل محدد، فيقول: (إن قيل : إن الفعل لا يدل على الفاعل معيناً، ولا على المفعول معينا، وإنما يدل عليهما مطلقاً؛ لأنك إذا قلت: ضَرَبَ لم يدل على زيد بعينه، وإنما يدل على ضارب....قلنا....لا فائدة عند المخاطب في الضارب المطلق، ولا في المفعول المطلق؛ لأن لفظ الفعل قد تضمنهما، فوضع الاسم المعين مكان الاسم لمطلق تبيينا له، فعمل فيه لأنه هو هو في المعنى، وليس بغيره)[3] ففي هذا الكلام للسهيلي ما يدل على أن ما يراه من إسناد في المعنى الإفرادي للفعل يدل على الإسناد إلى فاعل مطلق أو مبهم مدلولٍ عليه بالقوة وقابلٍ للتخصيص والتحقيق لدى دخول الفعل في علاقة تركيبية نحوية، وهو ما لاحظناه عند ابن جني قبل قليل، كما لوحظ لدى متأخري الأصوليين القائلين بالدلالة الإسنادية للفعل[4].

وبعد فلعل ما تقدم من النقول عن السلف ما يؤيد، ويوضح أنه على ما شاع من قصرهم لدلالة الفعل على فكرتي الزمن والحدث ندَّ عن غير قليل منهم في

(١) المصدر السابق، ص٥٤.

(٢) المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٣) المصدر السابق، ص٢٩٧– ٢٩٨.

(٤) انظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، مصدر سابق، ص ١٧٤، ١٨٤–١٨٥.

مناسبات مختلفة، ولأغراض مختلفة ما يؤيد القول بدلالة الفعل مجردا عن أي زيادة، أو أي علاقة تركيبية على فكرة ثالثة، وهي الإسناد، وذلك بغض النظر عن اختلاف هؤلاء في التدليل على آلية دلالة الفعل على هذا المعنى، أو في تصورهم له.

دلالة الفعل على الإسناد عند المحدثين

والظاهر أن حال مفهوم مصطلح الفعل عند المحدثين لا يختلف عما هو عليه عند القدماء، فمن الشائع إلى حد الهيمنة في كتبهم العلمية والتعليمية(١) اقتصار دلالة هذا المصطلح في النحو على الحدث والزمن فقط، علما أنّه تناثرت عند بعضهم أقوال تقر دلالته أيضا على الإسناد، فقد لاحظنا من قبل سعي كلٌّ من: الدكتور حسن عبد الغني جواد الأسدي، والدكتور محمد سالم صالح إلى توضيح هذه الفكرة، وتأصيلها بنسبتها إلى سيبويه، وانتهى ثاني هذين الباحثين إلى أن (دلالة الفعل على فاعله دلالة اقتضاء أو لزوم)(٢)، ثم قال: (أما الأفعال فتدل بمادة اشتقاقها على الأحداث، وبصيغتها على الزمن، وتدل دلالة عقلية على الفاعلين، ومن ثم تصلح لأداء وظيفة الإسناد إلى الفاعل)(٣). وأقرَّ الدكتور

(١) انظر مثلا: تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، القاهرة، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ١٠٤-١٠٨، وفاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧، ص ٢٢٩- ٢٤٢، وعوض حمد القوزي، المصطلح النحوي حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الرياض،ط١، جامعة الرياض، ١٩٨١، ولاسيما ص١٠٩-١١٦، ومهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، بيروت، ط٢، دار الرائد العربي، ١٩٨٦، ص١٩، وإبراهيم السامرائي، الفعل: زمانه وأبنيته، مصدر سابق، ص ١٥-٢٢ ، وعباس حسن، النحو الوافي، القاهرة، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦، ص١/ ٤٥، وكمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو العربي، مصدر سابق، ص ٤٢-٥٤، وإبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، القاهرة، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨، ص٢٨٠. والجدير بالذكر أن بعض المحدثين نفى أن يكون الزمن أحد المعاني الصرفية للفعل في اللغة العربية. انظر: مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، مصدر سابق، ص ٦٠-٦٢، ٦٤، ٦٦.

(٢) محمد سالم صلح، الدلالة والتقعيد، مصدر سابق، ص٤٢.

(٣) المصدر السابق، ص٤٥، وانظر: ص ١٦٠.

عبدالحكيم راضي دلالة الفعل على الإسناد فقال: (الزمن ليس هو الدلالة الوحيدة للفعل، فالفعل يدل على زمنه، وعلى فاعله، وعلى الحدث الذي يشير إلى اسمه)[١]. وفي معرض بيانه للفرق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح ذهب الدكتور طه محمد الجندي إلى أن الإسناد من دلالات الفعل فقال: (مضى بنا القول: إن الغرض الدلالي من وراء ذكر المصدر صريحا هو التكثيف على جانب الحدث وحده دون اللوازم الأخرى لهذا الحدث كالنص على ذكر الزمن، أو الفاعل، حتى إننا لا نقدر فاعلا لهذا الحدث عند إضماره، وذلك بخلاف الفعل الذي يدل ببنيته على معنى في الاسم)[٢] وأضاف الدكتور الجندي أن (الفعل يحمل بين طياته دلالة حتمية على ما قام بالحدث)[٣] ورأى فريق من الباحثين أن دلالة الفعل على الإسناد قضية مهمة، فعملوا على تأصيلها والبناء عليها[٤].

وفي معرض تحديده لمفهوم مصطلح الفعل في العربية سعى الدكتور مالك يوسف المطلبي إلى توضيح وتأييد ما تراءى له من عدم دلالة الفعل على الزمن دلالة صرفية[٥]، وأكد دلالته على الإسناد، فقال: (هناك عنصر ثان يعد من المفهومات النحوية للفعل، وهو انتساب الفعل إلى فاعله الذي يحدثه أو الذي يسند إليه، إن الفعل يتضمن ببنيته إشارة إلى مُحْدِث أو إلى مسند إليه، ومعنى ذلك أن النظر في العربية إلى الفعل يؤدي إلى النظر إلى الفاعل، أو المسند إليه ...

(١) عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة، ط ،مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠، ص ٢٦٢.

(٢) طه محمد الجندي، المصدر المؤول بحث في التركيب والدلالة، القاهرة، ط دار الهاني للطباعة، ١٩٩٩، ص٨١.

(٣) المصدر السابق، ص٨٢.

(٤) انظر: عبد الجبار توامة ورفاقه، تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية، إصدار جامعة الأغواط، ص٩٠-٩١

(٥) لا يقر الدكتور المطلبي بوجود الزمن الصرفي في العربية، ويرى أن الزمن فيها معنى تركيبي جملي أو شبه نصي. انظر: مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، مصدر سابق، ص ٦٠-٦٢، ٦٤، ٦٦.

ويعني ذلك إمكان التفريق بين الاسم والفعل في ضوء هذا المقياس، وإمكان طرح المقياس الزمني بوصفه أداة تفريق وحيدة بين الاسم والفعل)[١] ويلتقي الدكتور مصطفى جمال الدين مع الدكتور المطلبي في القول بدلالة الفعل على الإسناد وعدم دلالته على الزمن[٢].

وأما الدكتور عبد القادر المهيري فذهب إلى أبعد من ذلك حين نفى أن يكون الفعل عنصراً لغوياً إفرادياً مؤكداً أنه عنصر لغوي تركيبي، ولو كان مجردا عن أي علاقة تركيبية نحوية؛ وذلك لتضمنه معنى الإسناد، يقول الدكتور المهيري: (أول ما يسترعي الانتباه أنه ليس لكل فعل في اللغة العربية صيغة محايدة ـ إن جاز التعبير ـ تمكن من تعيينه بدون الالتجاء إلى إحدى صيغه المتصرفة، كما هو الشأن في بعض اللغات التي لها صيغة خارجة عن التصريف، تسمى infinitif، فلا مناص إذن من تسمية الفعل بإحدى صيغ تصريفه، وقد اختير منها ما يبدو بسيطاً عارياً من علامات التصريف، وهي صيغة الماضي المسند إلى ضمير الغائب المفرد، معنى هذا أن الفعل لا يسمى بكلمة مفردة، أو وحدة دنيا مفيدة، وإنما بتركيب إسنادي)[٣] ويؤكد هذا الباحث الصفة التركيبية للفعل، مؤيداً ما لاحظناه عند بعض السلف من أن الفعل لا يذكر، أو لا يتلفظ به إلا مسنداً إلى فاعل، لأننا ـ كما يقول ـ: (بمجرد التلفظ به نصَرِّفه، أي: نسنده، وهكذا لا يمثل الفعل كلمة ، أي لفظاً دالاً على معنى مفرد)[٤]. والقول بأن الفعل عنصر لغوي مركب دلاليا ونحويا لوحظ لدى بعض المناطقة وبعض الأصوليين، علما أن بعضهم قصر القول

(١) مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، مصدر سابق، ص٦٢ . وانظر: ص ٤٤، ٦٤ . ٦٦ .

(٢) انظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، مصدر سابق، ص ١٤، ١٧٨، ١٩٠، ١٩٣ .

(٣) عبد القادر المهيري، من الكلمة إلى الجملة؛ بحث في منهج النحاة، تونس، ط، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، ١٩٩٨، ص٦٠، وانظر: ص٨٣–٨٤ .

(٤) المصدر السابق، ص٦٣ .

بالتركيب النحوي على الفعل المضارع الذي تمثل أحرف المضارعة فيه عندهم وظيفة ضميرية(١).

وإذا كان في الزعم بأن الفعل مفهوم تركيبي نحوي، لا صيغة صرفية إفرادية ما يؤكد سطوع دلالة الفعل على الإسناد، فإن المرء لا يؤيد هذا الزعم، ويرى ضرورة التفريق بين الدلالة الصرفية البسيطة والدلالة الصرفية المركبة من جهة، وبين هاتين الدلالتين والدلالة النحوية التركيبة من جهة ثانية، فالكلمة قد يكون لها دلالة صرفية بسيطة كدلالة المصدر على الحدث فقط، وقد يكون لها دلالة صرفية مركبة، وهو ما نلحظه في كل المشتقات، وتركيب الدلالة الصرفية للعنصر اللغوي لا ينفي عنه الصفة الإفرادية، ولا يجعله عنصراً تركيبياً نحوياً، ولو كان الإسناد أحد دلالاته، وخير دليل على ذلك اسم الفاعل ومبالغته، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فهذه المشتقات مع دلالتها بنسب متفاوتة الوضوح والشدة على الإسناد لا يُشَكُّ في كونها صيغا إفرادية اسمية، خلافا لمن زعم فيها التركيب(٢)، وخير دليل على القول بإفرادها قبولها التنوين والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير، وكل تلك مقولات تتقبلها ماهيات عناصر لغوية إفرادية، لا العناصر اللغوية التركيبية النحوية. وهو ما يعنى أن تركيب الدلالة الصرفية للعنصر اللغوي لا يعني أنه عنصر تركيبي نحوي، ويؤنس(٣) بذلك في الفعل أيضا أنه بمعزل عن العلاقة التركيبية النحوية المحققة لا يصلح للوصف بالصدق أو الكذب في حالتي الماضي والمضارع اللذين يصلح معهما التركيب الفعلي الخبري لأن نصفه بهذا الوصف.

(١) انظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، مصدر سابق، ص١٨٦-١٩٥

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ١٢٠-١٤٠.

(٣) انظر: المصدر نفسه، ص١٨٨.

الإسناد من دلالات بنية الفعل

وبعد فلعله تبين أن من القدماء والمحدثين من يقول برأي، مفاده أن دلالات بنية الفعل ثلاث: الحدث، والزمن، والإسناد، فكأن الفعل ـ كما أبان ابن جني (٣٩٢هـ) والسهيلي (٥٨١هـ) وبعض الأصوليين ـ يدل ببنيته مجردا عن أي علاقة تركيبية على فاعل مطلق، ويدل بالفعل عند التحقيق على لسان المتكلم على فاعل محدد، وهو رأي يدعمه مفهوم للدلالة، مفاده أنها كونُ الشيء بحالة، يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر(١)، فدلالات الكلمات في الذهن انعكاس لاعتقاد الإنسان، أو لتصوره للماهيات في الخارج، والدلالات أنواع، منها: الدلالة المطابِقة، وهي دلالة اللفظ على كل ما وضع له، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة البيت على البيت، ومنها الدلالة التضمنية، وهي دلالة اللفظ على جزء مما وضع له، كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان، ودلالة لفظ البيت على السقف، ومنها: الدلالة الالتزامية أو الاستلزامية، كدلالة السقف على الحائط، ودلالة الفعل على الفاعل، فهو ـ أي: الفاعل ـ مما يلازم الذهن لدى سماع لفظ الفعل(٢) مجردا من أي علاقة نحوية، لذلك لاحظنا بعض المعنيين: قدماء ومحدثين ينص على أن: (الفعل إذا ذُكِرَ لم يكن بد من الفكر في فاعله)(٣) وأنه: (يمتنع التلفظ به إلا عند الإسناد إلى الفاعل)(٤) وأن: (النظر في العربية إلى الفعل يؤدي إلى النظر إلى

(١) انظر: السهيلي، نتائج الفكر مصدر سابق، ص٥٢–٥٣، وخليفة بابكر الحسن، مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، القاهرة، ط١، مكتبة وهبة، ١٩٨٩، ص٤٢.

(٢) انظر: الجرجاني، التعريفات، ص١٤٠، و السهيلي، نتائج الفكر مصدر سابق، ص٥٢–٥٣، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها،شرح وتعليق محمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت– صيدا، ط، المكتبة العصري، ١٩٨٦، ص٤٢. والسيد أحمد عبدالغفار، التصور اللغوي عند علماء الأصول، الإسكندرية، ط. دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣، ص ٩٤. وخليفة بابكر الحسن، مناهج الأصوليين، مصدر سابق، ص٤٢–٤٣.

(٣) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، مصدر سابق، ص١٠٠.

(٤) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، مصدر سابق، ص١/ ١١١.

الفاعل، أو المسند إليه)[١] وكأنَّ الفعل في دلالته على الحدث والزمن والإسناد من دوال الماهية، لا من دوال النسبة، كما يقال[٢]، ذلك أن صورة مطلقة لهذه المفهومات الثلاث تلازم الذهن لحظة سماع المرء للفظة أي فعل مجردا من أي علاقة تركيبية نحوية، وأجلى مظاهر هذا التلازم تتضح في الفعل المضارع؛ لأن من لوازم بنيته الصرفية ما يدل على نوع فاعله، وهو ما أشار إليه بعضهم قديما وحديثاً، ومن هذا القبيل: قول السهيلي(٥٨١هـ): (إنما أعرب المستقبل الذي أوله الزوائد؛ لأنه تضمن معنى الاسم، إذ الهمزة تدل على المتكلم، والتاء على المخاطب، والياء على الغائب)[٣] وفي معرض تسويغه لوجوب استتار الفاعل أحيانا في الفعل المضارع يقول أحد المحدثين: (إنما ذلك كان لأن الفاعل مستكن في تلك الزوائد ذات الوظيفة الضميرية)[٤] وهو ما لاحظه بعض السلف كما اتضح قبل قليل لدى الحديث عن تركيب الفعل وبساطته من الوجهة النحوية، فالفعل المضارع إذن لا يدل ببنيته على حالة عامة من حالات الفاعل، بل على حالات خاصة من حالاته.

وهذا مما يشجع على القول بأن الفعل لا يدل على الفاعل دلالة عقلية استلزامية

---

(١) مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، مصدر سابق، ص٦٢ .

(٢) دوال الماهية هي العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصورات، ولو كانت مستقلة عن أي علاقة تركيبية، كجبل وفرس وجرى، أما دوال النسبة فهي التي تعبر عن النسب بين الماهيات؛ لذلك لا تدل دوال النسبة على ما تدل عليه إلا إذا كانت في علاقة تركيبية، ومن هذا القبيل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة . انظر: جوزيف فندريس، اللغة، تر. عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، ط، مكتبة الأنكلو المصرية، ١٩٥٠، ص١٠٥ وما بعدها. ويذكر أن الدكتور مصطفى جمال الدين لاحظ قول فندريس والأصوليين من قبل بأن الفعل من دوال النسبة. انظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، مصدر سابق، ١٧٩ .

(٣) السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق، ص٥٥ .

(٤) حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة، مصدر سابق، ص٧٩، وانظر: كمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو، مصدر سابق، ص٥١ .

فقط، كدلالته على المكان، بل يدل عليه ببنيته أيضا[1] دلالة تضمنية لفظية، كدلالته على الزمان[2]، ولو كان في صيغة الماضي مجردا من زوائد المضارع، فـ(ضرب) مثلا توحي بنيته بفاعل مطلق مفرد مذكر، والإطلاق والإفراد والتذكير كلها أصول في نظرية الأصل والفرع التي يقوم عليها الفكر النحوي العربي، كما هو معروف، ومما يوضح ويؤيد هذه المزاعم إشارة ابن القواس(٦٩٦هـ) ـ كما لاحظنا من قبل ـ إلى دلالة الفعل مفردا على الفاعل المذكر، وذلك في معرض تعليله لعدم تأنيث الفعل، حيث قال: (أصل الفعل التذكير لأمرين: أحدهما: أن مدلوله المصدر، وهو مذكر؛ لأنه جنس، والثاني: أنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين، ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنويا، وإنما تأنيثه للفاعل)[3] وفي كلام ابن القواس هذا ما فيه من التوضيح لطبيعة التماهي الدلالي في بنية الفعل بين الفعل والفاعل، مما يؤيد ويوضح أن دلالة الفعل على الفاعل دلالة لفظية

(١) الجدير بالذكر أنه من المختلف فيه عند الأصوليين القائلين بدلالة الفعل على الإسناد كون دلالته على ذلك دلالة لفظية تضمنية، أو دلالة عقلية التزامية أو استلزامية اقتضائية. انظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، مصدر سابق، ص١٤٤، ١٩٥. والجدير بالذكر أيضا أن بعض الأصوليين يدخل الدلالة التضمنية في الدلالة الالتزامية؛ لأنه يرى أن تَعـقُّـل الجزء لا يكون إلا عبر تَعَـقُّـل الكل . انظر: خليفة بابكر الحسن، مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ، مصدر سابق، ص٤٨.

(٢) انظر: السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، مصدر سابق، ص٩٤، وفي آلية دلالة الفعل على كل من الزمان والمكان: انظر: محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد، مصدر سابق، ص٢٤١–٢٤٢. ومما يستأنس به على أن دلالة الفعل على الزمن دلالة بنيوية لفظية ودلالة عقلية اقتضائية، وأن دلالته على المكان دلالة عقلية اقتضائية فقط أن سيبويه نصَّ على أن عمل الفعل في ظرف الزمان أقوى من عمله في ظرف المكان، فقال في: الكتاب، ص١/ ٣٥–٣٦ (ويتعدى إلى الزمان نحو قولك: ذهب؛ لأنه بني لما مضى من الزمان، وإذا قال سيذهب فإنه دليل على أن يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث....، ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان، وإلى المكان؛ لأنه إذا قال ذهب، أو قعد، فقد علم أن للحدث مكانا، وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب.... وإنما جعل في الزمان أقوى لأن الفعل بني لما مضى، وما لم يمض، ففيه بيان متى وقع، كما أن فيه بيانَ أنه قد وقع المصدر، وهو الحدث، والأماكن لم يبن لها فعل).

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ص٢/ ٣٠٠.

تضمنية كدلالته على الزمان، بقدر ما هي دلالة عقلية استلزامية .

ولعل الدلالة العقلية الاستلزامية للفعل على الفاعل تتضح أكثر إذا ما اتضح لنا أن العلاقة بين الفعل والفاعل تتمثل بالعلية الفاعلية[١]، فالفاعل هو الموجِد للفعل، والدلالة ـ كما قلنا ـ هي أن يلزم من فهم الشيء فهم شيء آخر، ونضيف هنا أن الدلالة قد يكون منشؤها المفهومَ العقليَّ ؛ إضافة إلى صريح الدلالة اللفظية، ومن هذا القبيل ـ وهو ما ينطبق على دلالة الفعل على الفاعل ـ أن ينبه المسَبَّبُ على سببه، فالعقل عند تصوره للمسَبَّب قد ينتقل إلى تصور سببه، وذلك عندما يكون في وجود المسَبَّب دلالة أو تنبيه على وجود السبب الذي يقف خلفه[٢] والفاعل ـ كما قلنا ـ هو العلة الفاعلية للفعل؛ لأنه الجواب على السؤال: من فعل؟ ولذلك كان مجرد سماع لفظ الفعل كفيلا بالإيحاء بفاعلٍ ما لهذا الفعل.

الخلاصة

في ختام هذه الدراسة يمكن إجمال ما جاء فيها بأن ما هو شائع ومشهور في الدرس النحوي عند العرب قديما وحديثا من أن الفعل ما دل على الحدث مقرونا بالزمان ليس هو القول الوحيد في تحديد مفهوم الفعل، فثمة قول ثان، مفاده أن الفعل ما دل على الزمان، وثالث، مفاده أن الفعل ما دل على الحدث والإسناد دون الدلالة على الزمان، وثمة قول رابع ـ وهو ما رجحناه ـ ومفاده أن الفعل ما دل على الحدث والزمان والإسناد، وفي معرض الحديث عن دلالة الفعل في الحالة الإفرادية على الإسناد لم يوافقِ البحثُ مَنْ نسب القولَ بذلك إلى سيبويه ورضي الدين

(١) العلل بالمفهوم الأرسطي أربع: العلة المادية: وهي التي يجاب بها السؤال عن ماهية الشيء؛ ما الشيء؟ والعلة الصورية: وهي التي يجاب بها عن السؤال بـ(كيف) والعلة الغائية: وهي التي يجاب بها عن السؤال بـ(لِمَ)، والعلة الفاعلية: وهي التي يجاب بها عن السؤال عمّن فعل الشيء. انظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بيروت، ط دار النهضة العربية، ١٩٧٩، ص ٧٩.

(٢) انظر: خليفة بابكر الحسن، مناهج الأصوليين، مصدر سابق، ص٤٢ .

الأستراباذي، وأوضح البحث أن في الإيضاح للزجاجي ما يوحي بالقول بدلالة الفعل على الإسناد، وهي مقولة اتضحت بجلاء لدى ابن جني والسهيلي، ومتأخري الأصوليين، ولدى غير قليل من الباحثين المحدثين، ولوحظ أن معظم القائلين بدلالة الفعل على الإسناد ذهب إلى أن الفعل بحالته الإفرادية يدل على إسناده إلى فاعل مبهم أو مطلق، وأن العلاقة التركيبية النحوية هي التي تجعل هذا الفاعل محددا مقيدا، كما لوحظ أن دلالة الفعل على الإسناد المطلق لا تعني ـ وهو ما رجحناه خلافا لبعضهم ـ أن الفعل عنصر لغوي تركيبي نحوي، بل مازال عنصرا صرفيا مفردا من الناحية النحوية، ومركبا من حيث الدلالة الصرفية، كما رجحت الدراسة أن الفعل يدل على الإسناد دلالة لفظية تضمنية، كما يدل عليه دلالة التزامية عقلية اقتضائية، ومنطق اللغة وآلية عملها يسمحان بالجمع في اللفظة الواحدة بين هذين الضربين من الدلالة، ورجحت الدراسة أيضا أن الفعل في دلالته على ما يدل عليه من المعاني الصرفية من دوال الماهية لا من دوال النسبة، خلافا لبعضهم؛ وذلك لأن الفعل يثير في الذهن ما يدل عليه من الدلالات وهو مفرد غير محتاج في ذلك إلى أي علاقة تركيبية نحوية.

مصادر البحث

١- إبراهيم السامرائي، الفعل؛ زمانه وأبنيته، بيروت، ط٣، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣م.
٢- تمام حسان، اللغة العربية؛ معناها ومبناها، القاهرة، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
٣- توفيق قريرة، المصطلح النحوي، وتفكير النحاة العرب، تونس، ط١، دار محمد علي، ٢٠٠٣م.
٤- الجرجاني علي بن محمد بن علي، التعريفات، تح. إبراهيم الأبياري، بيروت ، ط١، دار الكتاب العربي، ١٩٨٥م.
٥- جمال الدين الفاكهي، شرح الحدود النحوية، تح . محمد الطيب إبراهيم، بيروت، ط١، دار النفائس، ١٩٩٦م.
٦- ابن جني، الخصائص، تح. محمد علي النجار، بيروت، ط٢، دار الهدى.
٧- جوزيف فندريس، اللغة، تر. عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، ط، مكتبة الأنكلو المصرية، ١٩٥٠م.
٨- حسن عبد الغني جواد الأسدي، مفهوم الجملة عند سيبويه، بيروت، ط١، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧م.
٩- خليفة بابكر الحسن، مناهج الأصوليين في طرق دلالات الألفاظ على الأحكام، القاهرة، ط١، مكتبة وهبة، ١٩٨٩م.
١٠- رضي الدين الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح . د. يحيي بشير مصري، الرياض، ط. جامعة الإمام، ١٤١٧هـ.
١١- الزمخشري، المفصل في علم العربية، بيروت، ط٢، دار الجيل.
١٢- ابن السراج، الأصول في النحو، تح. عبد الحسين الفتلي، بيروت، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

١٣- السهيلي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر، تح. عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، بيروت، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م.

١٤- سيبويه، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، بيروت، ط عالم الكتب.

١٥- السيد أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند علماء الأصول، الإسكندرية، ط. دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٣م.

١٦- السيوطي، الأشباه والنظائر، تح. عبد الإله النبهان ورفاقه، دمشق، ط١، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥- ١٩٨٧م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها،شرح وتعليق محمد جاد المولى، ومحمد أبوالفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت- صيدا، ط، المكتبة العصرية، ١٩٨٦م.

١٧- طه محمد الجندي، المصدر المؤول؛ بحث في التركيب والدلالة، القاهرة، ط دار الهاني، ١٩٩٩م.

١٨- عباس حسن، النحو الوافي، القاهرة، ط٣، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦م.

١٩- عبد الجبار توامة ورفاقه، تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية، الجزائر، جامعة الأغواط.

٢٠- عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، القاهرة، ط مكتبة الخانجي بمصر، ١٩٨٠م.

٢١- عبد القادر المهيري، من الكلمة إلى الجملة؛ بحث في منهج النحاة، تونس، ط، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

٢٢- عصام نور الدين، الفعل والزمن، بيروت، ط١، المؤسس الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.

٢٣- علي أبو المكارم، التعليم والعربية، رؤية من قريب، القاهرة، ط١، دار الهاني، ٢٠٠٦م.
٢٤- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، الصاحبي في فقه اللغة، القاهرة، تح. السيد أحمد صقر، ط، البابي الحلبي.
٢٥- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.
٢٦- الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، القاهرة، ط، المطبعة البهية المصرية.
٢٧- أبو القاسم الزجاجي، الجمل في النحو، تح. على توفيق الحمد، بيروت، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.
- الإيضاح في علل النحو، تح.د. مازن المبارك، بيروت، ط٤، دار النفائس، ١٩٨٢م.
٢٨- كمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو العربي، الرياض، ط١، دار أمية، ١٤٠٠هـ.
٢٩- مالك يوسف المطلبي، الزمن واللغة، القاهرة، ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
٣٠- محمد سالم صالح، الدلالة والتقعيد النحوي؛ دراسة في فكر سيبويه، القاهرة، ط١، دار غريب، ٢٠٠٦م.
٣١- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، بغداد، ط دار الرشيد، ١٩٨٠م.
٣٢- مهدي المخزومي، في النحو العربي؛ نقد وتوجيه، بيروت، ط٢، دار الرائد العربي، ١٩٨٦م.
- في النحو العربي؛ قواعد وتطبيق، بيروت، ط٢، دار الرائد العربي، ١٩٨٦م.